الخدمات البلديّة و آثارها على الأوضاع الصحّيّة في قضاء الديوانيّة (١٩٣٢-١٩٤٦م) دراسة تاريخيّة وثائقيّة

Municipal Services and their Influence on Health Conditions in Diwaniyah District (1932-1946 AD): A Historical Documentary Study

م.د. صلاح هادي تومان المخاضريّ

المديريّة العامّة للتربية في محافظة الديوانيّة

Lect. Dr. Salah Hadi Toman Al-Makhadiri

General Directorate of Education

in Al- Diwaniyah Governorate

الملخّص

خطا العراق خطوات متقدّمة بعد إعلان الاستقلال عام ١٩٣٢ في جميع المجالات لاسيّما الخدميّة، وتقديم الخدمات الضروريّة لاسيّما البلديّة؛ لكونها على تماسّ بحياة المواطن البسيط، ولها انعكاسات إيجابيّة على الأوضاع الصحّيّة. إنّ سنوات الإهمال وانعدام الخدمات طيلة العهد العثمانيّ كان لها التأثير المباشر على حياة الفرد العراقيّ من انتشار الأمراض وانعدام العلاج والبيئة غير النظيفة وتراكم النفايات وانعدام المساكن المناسبة. إنّ الارتباط بين الصحّة والبيئة والخدمات البلديّة هو ارتباط وثيق، وإنّ انعدام الخدمات البلديّة وأسس النظافة ينعكس سلبًا على الصحّة العامّة، وأساس العمل هو التكامل الوظيفيّ وتقديم الخدمات الصحّيّة والعلاجيّة واللقاح بصورة متكاملة مع بيئة صحّيّة، تنعدم بها النفايات وتتوافر بها الطرق النظيفة والمسكن الملائم .

الكلمات المفتاحيّة : الخدمات البلديّة، الأوضاع الصحّيّة، التفتيش الصحّيّ، صحّة البلدة

Abstract

Iraq has made unconventional stages after declaring independence in 1932. In all fields, especially services, it provided essential services, specifically municipal services, taking into consideration that these services are in contact with the lives of citizens and also have positive consequences for health conditions. The years of negligence and lack of services throughout the Ottoman era had a direct influence on the life of the Iraqi individual. This neglect led to the spread of diseases, lack of treatment, polluted environment, accumulation of waste, and lack of appropriate housing. The connection between health, environment, and municipal services is a close connection. Besides, the absence of municipal services and the foundations of cleanliness negatively affect public health. The basis of work is functional integration and the provision of health and treatment services and vaccination in an integrated manner with a healthy environment, in which waste is not there, clean roads, and suitable housing are available.

Keywords: municipal services, health conditions, health inspection, town health.

المقدّمة

تُعدّ الخدمات البلديّة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها؛ لما لها من أثر مباشر على حياة المواطنين، وانعكاس ذلك على الحياة الاجتماعيّة لا سيّما الصحّة العامّة وتوافر البيئة النظيفة الصحّيّة. إنّ توافر المؤسّسات الصحّيّة وتقديم العلاج المناسب، والتلقيح ضدّ الأمراض والأوبئة ضروريّ، ويتكامل مع تقديم خدمات بلديّة وأعمال التنظيف ومراقبة الأسواق والمحلّات والمطاعم والمقاهي وغيرها من الأماكن العامّة ممّا يوفّر خطّة متكاملة لمجتمع خالٍ من الأمراض وبيئة صحّيّة. من هنا تأتي أهمّيّة البحث «**الخدمات البلديّة وآثارها على الأوضاع الصحّيّة في الديوانيّة (١٩٣٢-١٩٤٦م) دراسة تاريخيّة وثائقيّة**» إذ اختير عام ١٩٣٢ بداية استقلال العراق من الانتداب البريطانيّ واختتام البحث بعام ١٩٤٦ نهاية الحرب العالميّة الثانية، في ثلاثة مباحث، المبحث الأول «**الخدمات البلديّة وتطوّرها في لواء الديوانيّة ١٨٦٩-١٩٣٢**»، تناول الخدمات البلديّة وتطوّرها في العهد العثمانيّ الأخير، وتتبّع تطوّرها بقيام المملكة العراقيّة عام ١٩٢١، وطرق تقديم الخدمات وواردتها ومصروفاتها وتطوّرها الإداريّ حتّى عام ١٩٣٢، أمّا المبحث الثاني «**الجهود المشتركة لمديريّة البلديّة والصحّة لمواجهة الأوبئة والأمراض في قضاء الديوانيّة ١٩٣٢-١٩٤٦**» فتناول الخدمات المقدّمة من البلديّة والمشاريع في مجال الصحّة والتعليم والماء والطرق ومتابعة الخدمات الأخرى، وجاء المبحث الثالث بعنوان» **التقاطعات الوظيفيّة بين مديريّة صحّة لواء الديوانيّة والبلديّة وأثرها على الخدمات العامّة ١٩٣٢ - ١٩٤٦**» ليكون محورًا للمشكلات الإداريّة بين

بلديّة لواء الديوانيّة وصحّة اللواء والمشكلات العالقة وتشخيص مواطن ضعف الخدمات البلديّة في اللواء وأثرها على الخدمات العامّة. اعتمدت الدراسة على الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقيّة والتي مثّلت المخاطبات الإداريّة وتقارير المفتّشين الإداريّين.

المبحث الأوّل

الخدمات البلديّة وتطوّرها في قضاء الديوانيّة[1] ١٨٦٩-١٩٣٢

أوّلًا: الخدمات البلديّة في العهد العثمانيّ في قضاء الديوانيّة ١٨٦٩-١٩١٤

الخدمة البلديّة من أولويّات قيام مجتمع متحضّر، وتتعدّد الخدمات من تخطيط المدن وعمرانها، والاهتمام بتنظيفها، ومدّ شبكات المجاري، وتوفير خدمات الكهرباء والماء، أُنشئت في بغداد عام ١٨٦٩ أوّل بلديّة في منطقة الرصافة، وتطوّرت بعد صدور قانون البلديّات عام ١٨٧٧، وتوسّعت أعمالها وتطوّرت، واستخدمت البلديّة عدد من الموظّفين والفنّيّين والإداريّين لأداء الأعمال المناطة بهم، وتعدّدت الاختصاصات من مهندس أوربّيّ إضافة إلى طبيب وجرّاح بشريّ إلى موظف والإدارة من الأقلام والمحاسبين والمفتّشين والمراقبين والحرّاس. تعدّدت المهامّ المكلّفة بها البلديّة منها نظافة المدينة وإنارة بعض الشوارع وفتح شوارع جديدة والإشراف على مستشفى الغرباء والصيدليّة وإخماد الحرائق ومتابعة التدريس في مدرسة الصنائع فضلًا عن إيصال الماء إلى

---

(١) يتكوّن لواء الديوانيّة من خمسة أقضية، مركز اللواء قضاء الديوانيّة ويتبع له: ناحية الحمزة وناحية المليحة وناحية الشافعيّة، وقضاء عفك ويتبع له: ناحية البدير وناحية الدغّارة، وقضاء السماوة ويتبع له: ناحية الخناق والخضر والرميثة، وقضاء الشاميّة وتتبع له أربع نواحٍ: الشنّافيّة والغمّاس والعبّاسيّة والصلاحيّة، وقضاء (أبو صخير) ويتبع له: ناحية الحيرة والفيصليّة والقادسيّة. وقضاء الديوانيّة داخليّ يمثّل قصبة يديرها قائمّقام. للمزيد ينظر: عبد الرزّاق الحسنيّ، العراق قديمًا وحديثًا، دار اليقظة، بغداد، ١٩٨٢، ص١٥٥.

بعض الأحياء[١].

أُسّست بلديّة الديوانيّة مع بداية الإصلاحات العثمانيّة في السناجق والأقضية، ونظرًا للكثافة السكّانية وتشجيع العشائر على الاستيطان أُسّست دائرة البلديّة في مركز السنجق عام ١٨٧٥، وتألّفت من رئيس البلديّة، وثلاثة أعضاء وكاتب وأمين صندوق[٢].

إنّ استحداث بلديّة في العهد العثمانيّ لم يكن سهلًا، إذ ترفع كتب من القائمّقام إلى الوالي، ثمّ إلى نظارة الداخليّة وإلى وكالة شورى الدولة، وتتعدّى الاتّصالات والمخاطبات، ثمّ تُرفع إلى الصدر الأعظم. وتُدرس أهمّيّة اعتماد قيام البلديّة المستحدثة أداء واجباتها اعتمادًا على مواردها الذاتيّة من الرسوم والجباية، وعلى سبيل المثال استحداث المجلس البلديّ في البصرة عام ١٩٠٥ بلديّة العشّار من دون دراسة مسبقة للموارد؛ لذا قرّر مجلس إدارة الولاية قرارًا بإلغائها عام ١٩٠٩ بعد الفشل في أداء واجباتها[٣].

بلغ عدد نفوس الديوانيّة عام ١٩١٠ نحو (٤٢٠٠) ألف، واحتوت المدينة على (١٣٠٠) دار، و(٢٠٠) دكّان، و(٨) مقاهٍ و(٢) حمّام و(٤) علوات[٤].

---

(١) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانيّة في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٣٦.

(٢) وهم سيّد صالح أفندي رئيسًا وعبّود الحسن وغانم آغا عضوًا وعبد الغني أفندي رئيس الصندوق. للمزيد ينظر سالنامات لواء الحلّة ١٣١٠هـ، ص٢٠٠.

(٣) عبد العظيم عبّاس نصّار، بلديّات العراق في العهد العثمانيّ (١٥٣٤-١٩١٨)، النجف، ٢٠٠٥، ص١٤٠.

(٤) عبد العظيم عبّاس نصّار، المصدر السابق، ص ٢٢١.

اهتمّت السلطات العثمانيّة بتنظيم الأزقّة في المدن، وأصدرت نظامًا خاصًّا إذ أكّد على تسوية الطرق بحسب الأهمّيّة، وأحالت: أُمور التنظيف إلى ملتزم، وتقسيم الأزقّة إلى ثلاثة أصناف: الأوّل يُكنس مرّة كلّ يوم في الشتاء، واثنين في الصيف، أمّا الصنف الثاني فيُكنس مرّة في اليوم، والصنف الثالث مرّة في الأسبوع، وألزم القانون أصحاب البيوت والدكاكين أن تضع النفايات في وعاء خاصّ ومكان معلوم، وانتظار مرور المستخدمين بالعربات أو البغال، وألزم القانون الذين يقومون بالبناء خلوّ الشارع والزقاق من مخلّفات البناء ضمن مدّة معيّنة[1].

(١) عبد العظيم عبّاس نصّار، المصدر السابق، ص ٢٢١.

ثانيًا : الخدمات البلديّة في قضاء الديوانيّة ١٩١٧-١٩٣٢

بعد السيطرة البريطانيّة على العراق، أُنزلت الديوانيّة إلى مقاطعة تتبع الحلّة تبعًا للتقسيمات البريطانيّة عام١٩١٧ (١)، اتّسمت أوضاع الديوانيّة بعدم الاستقرار من ناحية الأمن طيلة حكم صالح أفندي المللي(٢)، وانعكس ذلك على الواقع الخدميّ، إذ لم تشهد إيّ تطوّر عمرانيّ أو خدميّ مقارنة بالمدن المجاورة مثل: الحلّة والهنديّة، والمسيّب الواقعة ضمن منطقة الحلّة، قامت الإدارة البريطانيّة بإعادة النظر بالتقسيمات الإداريّة السابقة، واختلفت الأسباب وراء الهدف من التقسيمات الجديدة، منها إداريّة وماليّة وأخرى سياسيّة، رفعت درجة الديوانيّة إلى لواء بعد إن أُضيفت لها السَّماوة وعفك والرميثة والدغّارة(٣)، وتشير مس بيل إلى أنّها كانت مدّة تجربة لسنة إذ أُعيد فصل الديوانيّة عن الحلّة، وأُعطيت صفة المنطقة بعد إضافة السَّماوة(٤).

استندت الإدارة البريطانيّة على القانون العثمانيّ في إعادة تشكيل البلديّة، إذ

---

(١) عليّ ناصر حسين، الإدارة البريطانيّة في العراق ١٩١٤ - ١٩٢١، بغداد، ٢٠١٧، ص١٥٦.

(٢) أُنزلت الديوانيّة من البريطانيّين من لواء إلى مقاطعة تابعة إلى الحلّة، وتألّفت من الدغّارة وعفك والقلعة، وعيّن لإدارتها موظّف حكوميّ عثمانيّ يُدعى صالح أفندي المللي، وعلى الرغم من ذلك بقيت الإدارة بيد ثلاثة من الشيوخ من الخزاعل، وهم: جاسب الحمّاديّ وصحن الشعلان وغازي الإدريسيّ. للمزيد ينظر آمنة سعدون عبّاس، متصرفيّة لواء الديوانيّة في عهد الانتداب البريطانيّ ١٩٢٠ - ١٩٣٢ دراسة تاريخيّة، رسالة ماجستير غير منشورة كلّيّة التربية، جامعة القادسيّة، ٢٠١٢، ص٣١.

(٣) أسامة عبد الرحمن الدوريّ، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطانيّ (١٩١٧-١٩٢٠)، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٦.

(٤) مس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخيّاط، لبنان، ٢٠٠١، ص٢٣٣.

أسّست بلديّة الديوانيّة من رئيس البلديّة والكاتب والجابي والمراقب والخادم والمنادي وبدأ صرف رواتبهم منذ تمّوز عام ١٩١٨[١].

أُنفقت الكثير من المبالغ على شؤون البلديّة منها: الأمور الصحّيّة وإنارة الفوانيس وأعمال البلديّة الأخرى، إذ قُدّر مجموع مصاريف البلديّة للعام ١٩١٩-١٩٢٠ بخمسة عشر ألف وتسعمائة وعشرين روبّيّة، شملت زيوت الإنارة ومصاريف صحّيّة وبعض القنوات والقناطر، أمّا ملاك دوائر البلديّة فيتقاضى رواتبه من الضرائب المجتمعة، فراتب مدير البلديّة بلغ (٧٥) روبّيّة شهريًّا والكاتب (٥٠) روبّيّة شهريًّا، وجابي الضرائب (٣٥) روبّيّة شهريًّا والمنادي (١٥) روبّيّة شهريًّا[٢].

اعتمدت واردات البلديّة في مدّة الإدارة البريطانيّة على الضرائب التي خُصّصت للبلديّة بجبايتها، وهي: رسوم البيوت والمباني والذبحيّة (رسوم مجزرة اللحوم) والجسور والدلّاليّة والدكاكين والحيوانات والأرضيّة والحراسة و(علوة المخضّر أسواق بيع الخضروات بالجملة) ورسوم المياه وإيجار أملاك وأسواق البلديّة، وعلى الرغم من قلّة الأموال إلّا أنّها استطاعت الاهتمام بالنظافة العامّة ورصف الشوارع وبناء مساكن لموظّفي الدولة وردم الحفر والمستنقعات[٣].

قرّر مجلس الوزراء العراقيّ في بداية عام ١٩٢١ إعادة العمل بنظام

---

(١) أسامة الدوريّ، المصدر السابق، ص٣١.

(٢) نعيم عبد جودة حبيب، الديوانيّة في ظل الاحتلال البريطانيّ دراسة سياسيّة اقتصاديّة اجتماعيّة (١٩١٧ - ١٩٢١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٧٠.

(٣) آمنة سعدون، المصدر السابق ، ص١٧١.

الانتخابات البلديّة العثمانيّ، ويتمّ انتخاب أعضاء المجلس لمدّة أربع سنوات، ويُعيّن رئيس المجلس من المتصرّف من بين الأعضاء المنتخبين[١]، بعد إجراء الانتخابات البلديّة في لواء الديوانيّة عُيّن محمّد الحاجّ حسن، ومحمّد العليّ جاسم لعضويّة المجلس، وعملت بلديّة الديوانيّة عام ١٩٢٦ على إنشاء مولّد كهربائيّ لإضاءة البلدة، إضافة إلى استحداث حدائق عامّة[٢].

أُديرت الشؤون البلديّة في المدن قبل عام ١٩٣١ من مجلس بلديّ، شُكّل بموجب قانون البلديّات العثمانيّ الصادر سنة ١٨٧٧، وتألّف من أعضاء موظّفين وأعضاء منتخبين من أبناء المدينة، تراوح عددهم بين (٤-١٢) بحسب صنف اللواء أو القضاء، يرأس المجلس رئيس البلديّة الذي يعيّنه وزير الداخليّة، وهو مسؤول عن الشؤون البلديّة والخدميّة والصحّيّة والأمنيّة كافّة، وبصدور قانون البلديّات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١ الذي حلّ محلّ قانون البلديّات العثمانيّ لسنة ١٨٧٧ صُنّفت البلديّات بحسب قابليّتها على أربع درجات ودرجة ممتازة، وعلى ضوئها حُدّد أعضاء المجلس البلديّ كلّ بحسب درجتها[٣].

نُظّم قانون أعمال البلديّات في المادّة ٤٤ من قانون إدارة البلديّات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، إذ أشار تقسيم البلديّة إلى مناطق بالنظر للقابلية العمرانيّة وتعيين الخطط التي يجب السير عليها لتنظيم الطرق والميادين العامّة والمباني في تلك المنطقة، وتنظيم تصاميم يعيّن فيها استقامة الطريق البلديّ والميادين العامّة،

(١) أحمد خليف العفيف، ص٢٥٤.

(٢) آمنة سعدون، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، قانون أدارة البلديّات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، ص٧٧١ - ٧٩٤.

وفتح هذه الطرقات وتوسيعها، وتقسيم الدور والعرصات، وتسوية الطرق وتعبيدها، وتجهيزها بالمجاري ورصف جوانبها، وصيانة الجسور والمعابر، وصيانة الحمّامات ومحالّ الغسل، وتنوير البلدة ورشّها، وتفتيش أماكن اللهو والاجتماعات العامّة، وإلزام أصحابها بتهيئة جميع أسباب راحة الجمهور، وتعين أماكن أصحاب الحرف[1]، وخوّلت المادّة ٤٥ توسيع نطاق عمل البلديّة كإقامة محكمة جزائيّة، وإنشاء الحافل الكهربائيّ (ترامواي) والمطابع ومعامل الثلج والمتنزّهات والمكتبات العامّة[2].

يتّضح ممّا تقدّم مدى اتّساع مجال البلديّات في تقديم الخدمات في مجالات عديدة، وهي تضاهي في الوقت الحاضر أربع أو خمس وزارات متخصّصة في خدمات الكهرباء والماء والمجاري والأشغال، كذلك مراقبة الأخلاق العامّة إضافة إلى إطفاء الحريق ووسائط النقل البرّيّ والنهريّ.

(١) يعقوب الخوري، بإجازة من وزارة الداخليّة العراقيّة، دليل المملكة العراقيّة لسنة ١٩٣٥- ١٩٣٦، بغداد، ١٩٣٥، ص٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٤.

المبحث الثاني

الجهود المشتركة لمديريّة البلديّة والصحّة لمواجهة الأوبئة والأمراض في قضاء الديوانيّة ١٩٣٢-١٩٤٦

ساعدت البيئة الموبوءة على انتشار الأمراض وفتكها بالسكان، وبقيت مدن العراق على وضعها ومنها مدينة الديوانيّة أزقّة ضيّقة، وتصاميم الدور متشابهة تتكوّن من فناء دار تحيط به غرفة أو اثنتين مع قلّة التهوية وصغر الشبابيك، والأسواق مقسّمة إلى سوق الحنطة وسوق العلاويّ وسوق اللحم وأسواق الغنم وطرق المدينة تعجّ بالحيوانات من خيل وحمير وبغال وجاموس تأوي إلى إصطبلات مشيّدة لتستقبل القادمين من الريف لبيع الغلّات الزراعيّة؛ لذا انعدمت النظافة، والشوارع غير معبّدة، ووهي مملوءة بالحفر وأكداس النفايات لا سيّما مخلّفات الأسواق، ولعبت الريح دورًا في نشر الأمراض التي تصيب الجلد والعيون والجهاز التنفّسيّ[١].

مثّلت البيئة إحدى الأركان الثلاثة التي أدّت إلى انتشار الأمراض في لواء الديوانيّة، تمثّل الأوّل بسوء الخدمات الطبّيّة، والثاني بالجهل والتخلّف والفقر لدى الأهالي، أمّا البيئة فلا تقلّ عن هذه العوامل من حرارة الجوّ صيفًا، والتقلّبات شتاءً، ووجود المستنقعات الآسنة المحيطة بالمدن التي يقع قسم منها داخل المدن، وكثرة الديدان والحشرات والبعوض أسهم في انتشار الأمراض السارية والمُعدية؛ لذا شرعت بلديّة الديوانيّة بحملة

(١) موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحّيّة في نصف قرن، بغداد، ١٩٨١، ص٢٨.

لـردم المسـتنقعات المحيطـة بالمـدن، واتّبعـت أُسـلوب المناقصـة وإحالـة المشروع إلى مقـاولين بسـعر (٩٥) فلسًـا للـمتر المربّـع الواحـد لـردم المسـتنقعات ودفنهـا بـالتراب، وشـملت مركـز الديوانيّـة بواقـع (٥٨١٠) أمتـار مكعّبـة، وناحيـة الدغّـارة بواقـع (٢٨٠٠) متر مكعّـب، وقضـاء عفـك بواقـع (٣٠٠٠) متر مكعّب، و(أبـو صـخير) بواقـع (٧٠٠) متر مكعّب، ونواحـي الفيصليّة (٦٢٠٠) متر مكعّـب، والقادسـيّة (٢٠٠) متر مكعّـب[١].

شُـكّلت لجنة مشتركة من مدير البلديّة ومهندس ريّ الديوانيّة ومدير صحّة اللـواء لتقييـم وضـع المسـتنقعات في مركـز اللـواء موضـوع البحـث وخرجـت بتوصيـات عديـدة، منهـا:

١- دفـن المسـتنقع الكائـن مقابـل النـادي العسـكريّ في الطـرف الثـاني مـن النهـر، وقُـدّر دفنـه بخمسـة آلاف مـتر مكعّـب بصـورة تقريبيّـة.

٢- دفـن المسـتنقع الكائـن مقابـل دار متصرّف اللـواء في الطـرف الثـاني للنهـر الذي لا يمكـن تقديـر مسـاحته إلّا بعـد إخلائـه مـن القصـب؛ لـذا تـوصي اللجنـة بوضعـه تحـت المزايـدة العلنيّـة.

٣- دفـن المسـتنقع المنخفـض قـرب المدرسـة الثانويّـة البالـغ حجمهـا ألـف مـتر مكعّـب وعمـل مجـارٍ لتصريـف المـاء الى النهـر.

٤- دفـن المسـتنقع الكائـن في الشـاطئ الأميريّ (يُقصـد بـه قـرب السـراي الحكوميّ قـرب الجسـر القديـم) والبالـغ حجمـه ألفـي مـتر مكعّب.

٥- عمـل مجـارٍ لتصريـف الميـاه الراكـدة في المسـتنقعات الواقعـة خلـف قصبـة

---

(١) دار الكتـب والوثائـق في بغـداد، سـأُشير لها (د.ك.و) ملفّـة رقـم ٦٤٣٤/ ٣٢٠٥٩٠٧، ردم المسـتنقعات في لـواء الديوانيّـة ١٩٤٦، و ٣٢، ص٣٢، و٢٦، ص٢٧ .

الديوانيّة المتكوّنة من الكور (مكان عمل الطابوق) القديمة، إذ ستقوم فرقة المساحة في دائرة الريّ في إحدى هذه المقاطع الطوليّة والعرضيّة لهذه المستنقعات، ثمّ توضع التصاميم لهذه المجاري[١]، عن طريق الاطّلاع على مقرّرات اللجنة المختصّة بردم مستنقعات قصبة الديوانيّة.

لذا يمكن القول: إنّ الإهمال واضح في مركز المدينة من ملاحظة انتشار المستنقعات والحفر في مناطق مهمّة منها: دار المتصرّف والنادي العسكريّ والثانويّة، وهي كانت أهمّ مناطق قضاء الديوانيّة في تلك المدّة.

حاولت بلديّة الديوانيّة بالإمكانيّة المتاحة مواجهة تفشّي الأمراض بالتعاون مع صحّة لواء الديوانيّة، وعدم إهمال أيّ إجراء وقائيّ للحدّ من انتشار الأمراض الناجمة عن قلّة النظافة الشخصيّة والعامّة، إذ قامت البلديّة بتوفير حلّاق واحد في كلّ حمّام وفتح حمّامات مجّانيّة، وتوفير الصابون للفقراء للاستحمام في فصل الصيف لتفادي الأمراض[٢].

أمّا الجانب التعليميّ ومكافحة التخلّف فلا يقلّ أهمّيّة عن مكافحة المستنقعات والأوساخ، إذ أسهمت بلديّة الديوانيّة بمبلغ ماليّ في ميزانيّتها لعام ١٩٣٤ لجمعيّة السعي لمكافحة الأُمّيّة[٣]، وفي مجال الطاقة الكهربائيّة لقضاء

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٤٣٤/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب رّي الديوانيّة إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة في ٣١/ ١٢/ ١٩٤٦ المتضمّن تشكيل لجنة لردم المستنقعات و ٢٣٨ ص٢٤٨.

(٢) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٩٣١/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب رئاسة بلديّة الديوانيّة المرقّم ١٦٥٢ في ١٩/ ٥/ ١٩٤٣ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة المتضمّن فتح حمّامات مجّانيّة للفقراء، و ٨١، ص٨٧

(٣) (د.ك.و) ملفّة رقم ٥٩٧٥/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب متصرّفيّة لواء الديوانيّة ١٦٩٩٨ في ١٧/ ١٢/ ١٩٣٣ إلى بلديّة الديوانيّة المتضمّن تخصيص مبلغ لمكافحة الأمّيّة في ميزانيّة ١٩٣٤، و٨ ص ٩.

الديوانيّـة واشترت بلديّـة الديوانيّـة مصابيـح للشـوارع ودفعـت أُجـور التنويـر البالغـة (٢٥٠) دينـارًا في ٨ آذار ١٩٤٣[١].

وفي مجال نظافة البلدة وطبقًا لتوجيهات التفتيش الإداريّ للمنطقة الرابعة[٢]، حُـدّد كنّاسـون للتنظيـف لـكلّ محلّـة مـن المـحلّات الأربـع المتكوّنـة منهـا قصبـة الديوانيّة، وأن تُجرى عمليّة التنظيف على وفق المراقبة والاهتمام بنظافة القصبة، وتعيين ثلاثة مراقبين: اثنين للجانب الشرقيّ، وواحد للجانب الغربيّ؛ لمتابعة نظافة البلدة وأصحاب المحلّات والتجاوزات[٣].

وجّهت رئاسة صحّة لواء الديوانيّة توجيهًا إلى بلديّة الديوانيّة بمنع المقاهي الواقعة على النهر قرب البريد عن رمي مخلّفات البطيخ والرقي في النهر، واتّخاذ الإجراءات المناسبة بحقّ المخالفين[٤].

وتابعت بلديّة الديوانيّة مجرى نهر الديوانيّة، إذ تلقّت توجيهًا من صحّة اللواء بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٤ بوجود أسماك نافقة في مجرى النهر، وللمحافظة

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٧٥٣٠/ ٣٢٠٥٠ قرار مجلس بلديّة الديوانيّة المرقّم ٤٠٩ في ٨ / ٣/ ١٩٤٣ المتضمّن تخصيص مبلغ لتزويد قصبة الديوانيّة بالطاقة الكهربائيّة، ودفع أُجور مكائن الكهرباء ومصابيح الإنارة و٢٦ ص٢٥.

(٢) قُسّم العراق على وفق بيان وزارة الداخليّة عام ١٩٣٣ إلى خمس مناطق تفتيشيّة ضمّت الرابعة (الحلّة، الديوانيّة، كربلاء) والمفتّش الإداريّ عمر نظمت بيك. للمزيد ينظر: أنس عبد اللطيف، وظيفة التفتيش الإداريّ في العراق ١٩٣٢- ١٩٥٨، بغداد، ٢٠١٨، ص٧٥.

(٣) (د.ك.و) ملفّة رقم ٥٩٧٥/ ٣٢٠٥٩٠٧ تقرير تفتيش المنطقة الرابعة العدد ٦٧ في ١٠/ ١٢/ ١٩٣٦ إلى وزارة الداخليّة، و ٣ ص٣.

(٤) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١١/ ٥٩٧٥/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب رئاسة صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ١٦٤٠ في ١٦/ ٧/ ١٩٣٣، و١٦٦، ص١١٥.

على صحّة الأهالي بادرت إلى جمعها ودفنها خارج مجرى النهر [١].

وجّهت بلديّة الديوانيّة بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣، طبقًا لتوجيهات المجلس البلديّ بمنع سكب الماء القذر في الأسواق والطرق العامّة، وأنذرت بالعقوبة على وفق القانون البغداديّ ضمن المادّة (١٣٦)، وأكّدت أنّ مراقبيها سيقومون بمراقبة الطرق العامّة والأسواق، وأنّ ربّ العائلة هو المسؤول عن ذلك[٢].

إلى جانب جهود بلديّة الديوانيّة شرعت صحّة اللواء بإسهامات عديدة، حاولت بوساطتها الحدّ من انتشار الأمراض والأوبئة، ومنها قيامها بحملة لقتل الكلاب السائبة والثعالب وغيرها من الحيوانات التي تجوب المستشفيات ليلًا في ١١ شباط ١٩٣٤ [٣].

تابعت مديريّة صحّة اللواء وجود ظاهرة الغشّ في الشاي ممّا يؤثّر سلبًا على صحّة المواطنين، وتعاونت مع مديريّة الشرطة في مراقبة الأسواق ومعاقبة المتسبّبين بذلك[٤].

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٢١٣٦/ ٣٢٠٥٩٠٧كتاب رئاسة صحّة الديوانيّة المرقّم ٢٣٢٢ في ١٠/ ٦/ ١٩٣٤ مستعجل جدًّا إلى متصرفيّة لواء الديوانيّة المتضمّن وجود أسماك ميّتة في النهر و ٧٥ ص٨١.

(٢) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢ / ٣٢٠٥٩٠٧ إعلان رئاسة بلديّة الديوانيّة إلى أهالي الديوانيّة المرقّم ١١٠ في ١٩/ ١/ ١٩٤٣ المتضمّن قرار المجلس البلديّ بمنع سكب المياه القذرة في الطرق والأسواق و٢٧ ص٤٣

(٣) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب رئاسة صحّة الديوانيّة ٢٣٢٧ في ١١/ ٢/ ١٩٣٤ إلى مديريّة شرطة الديوانيّة المتضمّن إحاطة الشرطة علمًا بدويّ إطلاقات لقتل الحيوانات السائبة بالرصاص بلا رحمة أو شفقة و ٧٦ ص٨٢.

(٤) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠ كتاب متصرّفيّة لواء الديوانيّة إلى صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ١١٥٤٤ في ٢/ ٩/ ١٩٣٤ المتضمّن التحرّي عن الشاي المغشوش و ٧٩ ص٨٥.

اتّبعت صحّة لواء الديوانيّة المتابعة والكشف المبكّر عن الأمراض، إذ أجرت كشفًا على الأكواخ الواقعة خارج البلدة، واتّصلت بساكنيها من عمّال وفلّاحين واطّلعت على حالة البؤس والشقاء من الفقر والأمّيّة، وبعد الفحص لم تجد لجنة مديريّة الصحّة أيّ إصابة بمرض سارٍ أو معدٍ، وأنّ أكثرهم يراجعون مستشفيات اللواء، ورفعت اللجنة توصيات منها: أن تقوم الحكومة أو البلديّة بإنشاء بيوت أو أكواخ بصورة عصريّة وصحّيّة في مكان مناسب، وهدم الأكواخ التي يعيشون فيها حاليًّا، وكذلك منعهم من بناء بيوتهم على مقربة من الشارع العامّ؛ لما له من مخاطر على أطفالهم، وأشارت التوصيات إلى وجود منخفضات ومستنقعات مملوءة بالمياه الآسنة والأوساخ، ممّا تسبّب صيفًا بمرض الملاريا[1]، يتّضح من ذلك متابعة مديريّة صحّة لواء الديوانيّة لمعيشة السكّان ومساكنهم وأهمّيّة الارتقاء بها لمجتمع صحّيّ، وهو دور رقابيّ متطوّر في بداية تكوين الحكم الوطنيّ، وقلّة الإمكانيّات المادّيّة والفنّيّة المتاحة مع هذا كانت مديريّة الصحّة تتابع الأكواخ خارج البلدة، وتشخّص الأمراض قبل وقوعها، وتحدّد سبل الارتقاء بالواقع المعيشيّ والصحّيّ لمجتمع تلك الأكواخ. ويبدو أنّ بعض من هذه المتابعات تخصّ بلديّة الديوانيّة، وقيام صحّة اللواء بهذه المهمّة لها دوافع عديدة منها صحّيّة ووقائيّة واستكشافيّة وربما تنبيه مديريّة بلديّة الديوانيّة إلى وجود تقصير في عملها في المتابعة والتنظيف.

تابعت صحّة اللواء أدقّ تفاصيل الصحّة والمحافظة عليها في الأماكن

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٣/ ٣٢٠٥٩٠ كتاب صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٢٣٤٧ في ١٥/ ٨/ ١٩٣٥ إلى متصرفيّة لواء الديوانيّة المتضمّن الكشف على الأكواخ المحيطة بالبلدة و٢٨١ ص٢٩٢.

العامّة والأسواق، ومنها مفاتحة بلديّة الديوانيّة بأنّ حبوب الماء الموجودة في المطاعم والمقاهي بدون غطاء يحميها من الغبار وعدم وجود (حنفيّات) لأخذ الماء منها[١]، وكذلك إجراء الكشف على أصحاب الحرف وبائعي المأكولات والمشروبات وصنّاع المطاعم؛ لتمكّن من السيطرة على الأمراض السارية وعدم انتقالها إلى الجمهور، إذ وجّهت مديريّة صحّة اللواء بأنّ تقوم مديريّة البلديّة بإرسال عشرين فردًا يوميًّا وبشكل دوريّ للمستشفى وإعطاء التقرير اللازم بحقّهم الذي يُرسل إلى البلديّة لمتابعة حالتهم الصحّيّة والتأكّد من خلوّهم من الأمراض السارية والمُعدية من أصحاب الحرف وبائعي المأكولات والمشروبات وصنّاع المطاعم لمنع تسرّب الأمراض إلى الجمهور[٢]، ووجّهت صحّة لواء الديوانيّة بردم مجرى ماء يوصل إلى ناعور حديقة البلديّة في طريق عفك، إذ أصبح مرتعًا للجاموس ممّا يهدّد الصحّة العامّة[٣].

تابعت صحّة لواء الديوانيّة توجيهات مديريّة الصحّة العامّة، ومنها مراقبة ظاهرة سحب السعف من الدوابّ على الأرض ممّا يسبّب إثارة الغبار والضرر بالصحّة العامّة والأهالي[٤].

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١١/ ٣٢٠٥٩٠٣ كتاب رئاسة صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ١٦٦٥ في ١٨/ ٧/ ١٩٣٣ المتضمّن متابعة الأسواق والمقاهي، و١٦٥ ص ١٨٦.

(٢) (د.ك.و) ملفّة ٦٣١١/ ٣٢٠٥٩٠٣، كتاب صحّة لواء الديوانيّة إلى متصرفيّة لواء الديوانيّة و١٦٧ ص ١٨٦.

(٣) (د.ك.و) ملفّة، ٦٣١١/ ٣٢٠٥٩٠٣ كتاب رئاسة صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ١٢٤٢ في ٨/ ٥/ ١٩٣٥ الى متصرفيّة لواء الديوانيّة المتضمّن مقترح ردم مجرى ماء و٣١٩ ص١٨٠.

(٤) (د.ك.و) ملفّة ٦٣١١/ ٣٢٠٥٩٠٣ كتاب مديريّة الصحّة العامّة إلى صحّة لواء الديوانيّة ٢٨/ ٦/ ١٩٣٣ المتضمّن متابعة سحب السعف على الأرض من قبل العربات وإثارة الغبار، و١٧٩ ص١٩٨ .

وتابعت صحّة لواء الديوانيّة الزوار الوافدين من البصرة إلى السَّماوة مرورًا بالديوانيّة، إذ تبيّن عدم وجود جوازات سفر، وعدم وجود إجازة صحّيّة تشير إلى سلامتهم من الأمراض المُعدية، وتابعت مع متصرّفيّة لواء الديوانيّة ومديريّة الشرطة الإجراءات القانونيّة، إذ وجّه متصرّف اللواء مراقبة مرور الإيرانيّين المتجاوزين، والقبض عليهم وسوقهم إلى المحكمة، إذ لم يكونوا مزوّدين بجوازات سفر[1]، وتُعدّ إيران أقرب الدول التي يفد زائروها إلى العراق لزيارة المراقد المقدّسة، ولم يطّلع الباحث على زائرين آخرين، عن طريق تتبّع وثائق صحّة لواء الديوانيّة لعام ١٩٣٣، التي كانت توجّه بصورة مباشرة لمديريّة بلديّة الديوانيّة، وهذا مؤشّر على التعاون بين المديريّتين لتقديم الخدمات.

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٩٣١/ ٣٢٠٥٩٠٣ كتاب قائمّقاميّة قضاء السَّماوة المرقّم ٩٢٩٣ في ١٣/ ١١/ ١٩٤٣ المعنون (انتشار الأمراض بسبب الإيرانيّين) و١٠٣ ص١٠٨.

المبحث الثالث

التقاطعات الوظيفيّة بين مديريّة صحّة لواء الديوانيّة والبلديّة وأثرها على الخدمات العامّة ١٩٣٢-١٩٤٦

لاشكّ في أنّ التكامل الوظيفيّ بين الصحّة ومختلف القطاعات الخدميّة الأخرى له فوائد عديدة إذ إنّ الغاية صحّة الأهالي وشمولهم ببيئة صحّيّة، والعمل الوقائيّ قبل انتشار الأمراض إلّا أنّ العمل الوظيفيّ بين مديريّة صحّة اللواء في الديوانيّة ومديريّة البلديّة لمدّة البحث من ١٩٣٢-١٩٤٦ شهد تقاطعات عديدة، يمكن بيانها بالمحاور الآتية[١]:

أوّلًا: التفتيش الصحّيّ

اقترحت مديريّة صحّة لواء الديوانيّة تعيين مفتّش صحّيّ من البلديّة بكتابها المؤرّخ ١٥ آب ١٩٣٣، وأكّدت أنّ البلدة بحاجة إلى مفتش صحّيّ يتّصل بدائرة الصحّة والبلديّة من جهة أخرى يقوم بمراقبة الشوارع والأسواق والدكاكين ويرصد المخالفات الصحّيّة[٢].

خاطبت مديريّة صحّة لواء الديوانيّة بكتابها المؤرّخ ٨ شباط ١٩٣٤ إلى

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٣٢٠٥٩٠٧/ ٠٧٢، تقرير تجوال مدير صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٣٧٠٠ في ١٦/ ٨/ ١٩٤١ إلى متصرفيّة لواء الديوانيّة و ٩ ص١٢.

(٢) (د.ك.و) ملفّة رقم ٣٢٠٥٩٠٧/ ٦٣١٢ كتاب رئاسة صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ١٨٧٠ في ١٥/ ٨/ ١٩٣٣ المعنون إلى مديريّة بلديّة الديوانيّة و ٣٥٥ ص٣٧٥.

متصرّفيّة لواء الديوانيّة، أوضحت أنّها وجّهت كتابًا قبل ستة أشهر إلى مديريّة بلديّة الديوانيّة تطلب تعيين مفتّش صحّيّ تابع للبلديّة؛ لمراقبة الأسواق والمحلّات والمطاعم والمقاهي، لكنّها لم تحصل على جواب سلبًا أو إيجابًا[١].

رفضت مديريّة بلديّة الديوانيّة تعيين مفتّش صحّيّ من كادرها بسبب الميزانيّة وعدم قدرة الدائرة على تنفيذ ذلك[٢].

برّرت مديريّة صحّة لواء الديوانيّة بأنّ إصرارها على تعيين مفتّش صحّيّ هو القضاء على التذمّر والشكوى التي تصل من الأهالي عن اتّساخ الطرق وقذارة السوق وطرح الأوساخ في الأزقّة والجادّات والتغوّط من الأهلين بين الطرقات على حافّة الشطّ، ومراقبة بائعي الخضروات وأهل المقاهي وأصحاب المطاعم، ومراقبة بائعي الحلويّات وباعة الحليب ومشتقّاته، ومنعهم من ارتكاب ما هو مضرّ بالصحّة العامّة والإخبار المبكر عن تفشّي الأمراض السارية. ويستمدّ هذا المفتّش التوجيهات من دائرة الصحّة من الوجهة الفنّيّة، ومتّصلًا بالبلديّة من الناحية الإجرائيّة، ويقوم بالإخبار عن المخالفات لدائرة الصحّة، وتُتّخذ الإجراءات اللازمة بحقّ مرتكبيها[٣].

وجّهت متصرّفيّة لواء الديوانيّة بتاريخ ١٨ آذار ١٩٣٤ كتابًا إلى رئاسة بلديّة

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب رئاسة صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٢٤٦ في ٨/ ٢/ ١٩٣٤ المتضمّن مذكّرة حول المفتّش الصحّيّ و٣٤٥ ص٣٤٤.

(٢) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب بلدية الديوانيّة المرقّم ١٦٩٩ في ١٣/ ٢/ ١٩٣٤ و ٣٥٤ ص٣٧٤.

(٣) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب رئاسة صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٣٤٤٧ في ٢٨/ ٢/ ١٩٣٤ إلى متصرفيّة لواء الديوانيّة المتضمّن تعيين مفتّش صحّيّ و٣١٥ ص٣٣٤.

الديوانيّة طالبت بتعيين مفتّش صحّيّ بناءً على الطلبات الكثيرة من رئيس الصحّة وعدم تجاوب مديريّة البلديّة مع تلك الطلبات بحجّة الميزانيّة ولدى اطّلاع متصرّفيّة لواء الديوانيّة على الميزانيّة وجدت تخصيصًا يسمح بتعيين مفتّش صحّة؛ لذا يستوجب إرسال مفتّش صحّة إلى مديريّة صحّة لواء الديوانيّة من منتسبي البلديّة[١].

عيّنت البلديّة السيّد علوان وهو أحد منتسبيها، وحضر إلى مستشفى الديوانيّة الملكيّ، وأفاد أنّه عُيّن مفتّشًا صحّيًّا لبلديّة الديوانيّة، شكّكت مديريّة صحّة لواء الديوانيّة في كفاءة السيّد علوان، واعتقدت أنّه لا يتمكّن من القيام بهذه الوظيفة بعد إجراء اختبار، وأحجمت عن ذكر أسباب أخرى، وتعتقد مديريّة الصحّة أنّ الموظّف الصحّيّ يجب أن يكون نشيطًا يحسن القراءة والكتابة ولو قليلًا؛ لذا تحبّذ مديريّة صحّة لواء الديوانيّة تعيين شخص آخر[٢].

رفضت بلديّة الديوانيّة مقترح تبديل المفتّش الصحّيّ السيّد علوان، وبرّرت خدمته الطويلة في مجال مراقبة البلدة ومعرفته أهلها؛ لذا هو يستحقّ هذا العمل[٣].

أشارت مديريّة صحّة لواء الديوانيّة بكتابها المؤرّخ ١٦ نيسان ١٩٣٤ أنّها

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب متصرّفيّة لواء الديوانيّة المرقّم ٣٤٩٤ في ١٨/ ٣/ ١٩٣٤ و، ص١١٨.

(٢) (د.ك.و) ملفّة رقم ٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٦٠٣ في ٢٤/ ٣/ ١٩٣٤ المتضمّن مذكرة رفض المفتّش الصحّيّ المرسل إليها من بلديّة الديوانيّة و ٢٩٢ و٣١٠.

(٣) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب بلديّة الديوانيّة ٤١٥١ في ٥/ ٤/ ١٩٣٤ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة و٢٦٠ ص٢٨٧.

«لازلت متمسّكة حول عدم كفاءة المفتّش المرسل من قبل البلديّة، إنّ مديريّة صحّة لواء الديوانيّة لم تطلب الاستغناء عن خدماته بل طلبنا إعطاءه وظيفة أخرى من وظائف البلديّة، وتعيين آخر أقدر منه مفتّشًا صحّيًّا. إنّ خدمة السيّد علوان (١٨) سنة في البلديّة لا تبرّر تعيينه مفتّشًا على الإطلاق، بعد أن أظهر عدم كفاءة من عدّة وجوه، وأن كلّ من يزور الطرق الداخليّة في البلدة والسوق يظهر له جليًّا ما ندّعي به. نعم إن السيّد علوان يعرف أهالي البلدة معرفة تامّة ولكن أهالي البلدة أيضًا يعرفونه معرفة تامّة، ويعرفون مواطن الضعف وعدم كفاءته. إنّ واجب رئاسة الصحّة هو تنبيه البلديّة والإدارة حول الأمور التي لها مساس بالصحّة» وختم مدير صحّة الديوانيّة تقريره بكلام مثيرة للجدل «إنّ بلدة الديوانيّة أصبحت مضرب الأمثال بقذارتها وبوساختها، واعتقد أنّه قد حان الوقت لنعمل عملًا جدّيًّا يزيل وصمة العار من هذه البلدة»[1].

إنّ تتبّع مقترحات مديريّة صحّة لواء الديوانيّة وتعاطي مديريّة بلديّة الديوانيّة مع تلك المقترحات ومنها تعيين مفتّش صحّيّ يتبع بلديّة اللواء للارتقاء بالواقع الصحّيّ والخدميّ للبلدة يبيّن مقدار عدم التنسيق مع البلديّة وتهرّب مديريّة البلديّة من أيّ مقترحات تدعم النهوض بالواقع الخدميّ، فمن خلال تتبّع الوثائق امتنعت مديريّة البلديّة عن إجابة أيّ مقترح بصورة مباشرة مع صحّة لواء الديوانيّة؛ لذا اضطرّت مديريّة الصحّة اتّباع مخاطبة متصرّفيّة اللواء لتقوم بمفاتحة مديريّة بلديّة الديوانيّة حول صحّة البلدة ونظافتها والعمل المشترك. إنّ اتّباع الروتين الإداريّ أدّى إلى تأخّر النهوض بالواقع الخدميّ والصحّيّ .

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٧٧٨ في ١٦ نيسان ١٩٣٤ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة و٢٦٩ ص٢٨٦.

ثانيًا: إسقاء حديقة مستشفى الديوانيّة الملكيّ

اهتمّت مديريّة صحّة الديوانيّة بحديقة المستشفى الملكيّ؛ لما لها من أهمّيّة في الترويح عن المرضى، وواجهت مشكلة إرواء حديقة المستشفى صيفًا، إذ أبلغت بلديّة الديوانيّة مديريّة صحّة اللواء في ١٦ تشرين الأوّل ١٩٣٣ استعدادها لتجهيز المياه لإرواء حديقة مستشفى الديوانيّة والمتوسّطة الثانويّة على أن تدفع الأجور التي كانت تُدفع لصاحب الناعور السيّد عبّاس السيّد حسين[١].

وأوضحت مديريّة صحّة لواء الديوانيّة في كتابها المؤرّخ ٢١ تشرين الأوّل ١٩٣٣ أنّها اعتمدت سابقًا على إرواء حديقة المستشفى من الناعور العائد للسيّد عبّاس ابن السيّد حسن وتدفع له مبلغ (١,٢٥٠) دينارًا شهريًّا وذلك وفق تعهّد شهريّ مع رئيس صحّة اللواء ولمدّة سنتين، قامت البلديّة بتنصيب ناعور، وتعهّدت بتوفير ماء لإرواء حديقة المستشفى مقابل دينار واحد شهريًّا، والمباشرة ابتداءً من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٣[٢].

لم تلتزم مديريّة بلديّة الديوانيّة بتوفير الماء الكافي لإرواء حديقة مستشفى الديوانيّة، ووجّهت على إثر ذلك مديريّة صحّة اللواء إنذارًا جاء فيه أنّها «نبهت شفهيًّا مرّات عديدة إلى عدم حصول حديقة المستشفى على الماء الكافي لإرواء المزروعات، إذ إن البلديّة ليس لديها إلا بغل واحد لإشغال الناعور، حتّى أنّ الشرطة اضطرّت أن تأتي بأحد بغالها لأجل إشغال الناعور، وإذ إنّ

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٣/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب بلديّة الديوانيّة المرقّم ٨٣١ في ١٦/ ١٠ / ١٩٣٣ إلى رئيس صحّة لواء الديوانيّة المتضمّن أجور ماء و ٧٨ ص ٨٩.

(٢) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٣/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٢٧١٩ في ٢١/ ١٠/ ١٩٣٣ المتضمّن تعهّد البلديّة بتوفير ماء إرواء حديقة المستشفى و ٦٦ ص ٧٧.

فصل الصيف اقترب فإنّه ليس بمقدورنا الاعتماد على البلديّة بهذا الشأن، ونعلمكم أنّنا اتّفقنا مع السيّد عبّاس بصورة نهائيّة لتوفير الماء للمستشفى»[1].

إنّ الغاية من تتبّع المراسلات الإداريّة بين مديريّة صحّة اللواء ومديريّة البلديّة هي بيان أمور عديدة أهمّها: ضعف التنسيق الإداريّ والفنّيّ بين أهم دائرتين في اللواء، وضعف إمكانيّات البلديّة التي لم تستطع توفير تشغيل ناعور لسقي مزروعات حديقة لمستشفى أوشكت مزروعاتها على الهلاك، ورصد مدى العناية والاهتمام التي تبديها صحّة لواء الديوانيّة بحديقة المستشفى لما لها من فوائد صحّيّة ونفسيّة على المرضى الراقدين، وذلك يشير حتمًا إلى اهتمام مديريّة صحّة لواء الديوانيّة بجزئيّات الصحّة العامّة كافّة وأهمّيّتها، ومنها الحديقة الخاصّة بالمستشفى وأهمية العناية بها وتوفير المياه اللازمة لها في فصل الصيف، وتشير من جهة أخرى إلى ضعف الإدارة في البلديّة بالتعهّد بالالتزامات الخاصّة بها.

ثالثا: صحّة البلدة

أولت مديريّة صحّة اللواء متابعة دقيقه لصحّة البلدة في شوارعها وأسواقها والمطاعم والمقاهي والنظافة العامّة، وحاولت تقديم المشورة والدعم لبلديّة اللواء بتشخيص مواطن الضعف والخلل التي شخّصها مدير صحّة الديوانيّة[2] في تقريره إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة في ١٦ نيسان ١٩٤١ بالنقاط الآتية:

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٣١٣/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٧٨٩ في ٣١/ ٣/ ١٩٣٥ إلى بلديّة الديوانيّة و٤٠١ ص٤١٧.

(٢) مدير صحّة لواء الديوانيّة عمر عبد المجيد الأسطوانيّ من مواليد (١٩٠٠م) باشر بالعمل الحكوميّ في ٧/ ٤/ ١٩٣١، استلم مهامّ مدير صحّة لواء الديوانيّة في ١٧/ ١١/ ١٩٣٥، ينظر سجل كبار موظّفي الدولة لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣، ص٤٢.

١- **المجزرة**: يشير تقرير مدير الصحّة إلى أنّه على الرغم من كون بناية المجزرة حديثة ولا بأس بها لكنّ الخلل هو عدم وجود شخص مسؤول دائمًا يتولّى حراستها، ويمنع دخول الكلاب إليها، ووجود الفضلات والأحشاء التي تركت خارج المجزرة وداخلها، ممّا ولّد روائح كريهة وأنّ المحرقة الموجودة لم تستخدم منذ النشأة الأولى لها، إنّ الدم الخارج من المجزرة ينتهي بخزّان لكنّه لم يُستخدم، وتّرك الدم ليشكل مستنقعات وحفر خارجيّة أصبحت بؤرة لتجمع الذباب وأنواع الحشرات والروائح الكريهة، كوّنت الأحشاء خلف البناية مصدرًا آخر من مصادر الرائحة الكريهة، اقترح التقرير تعيين خادم خاصّ يكون مسؤولًا دائمًا عن متابعة المجزرة ونظافتها ويجمع الفضلات في محرقة المجزرة ويسهّل خروج مجرى الدم إلى الخزّان، ويسكب مادّة الإسيدفنيك (وهي مادّة قاتلة للديدان والحشرات ومطهّرة) يوميًّا بعد غسل المجزرة .

٢- **محلّ بيع الأسماك**: أشار تقرير مدير الصحّة في لواء الديوانيّة إلى أنّ المحلّ غير مناسب وقريب من محلّات السكن، وهو ضيّق للبائعين والمشترين وأنّ الأسماك تُوضع على الأرض، ولا يستطيع شخص أن يقف للحظة وجيزة من دون أن يشمئزّ من الرائحة الكريهة وشاهدت تذمّر الأهالي؛ لذا اقترح بناء محلّ جديد لبيع السمك خارج الدور السكنيّة وفي الهواء الطلق، وأن يستوفي الشروط الصحّيّة من توسّع شبابيك المحلّ وتبييض المحل وتوسيعه وغسله يوميًّا[1].

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧، تقرير تجوال مدير صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٣٧٠٠ في ١٦/ ٨/ ١٩٤١ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة و٩، ص ١٣ .

٣- **محلّات بيع الخضروات** مملوءه بالقذارة والأوساخ؛ لذا يقترح تنظيفها يوميًّا.

٤- **محلّات بيع اللحوم**: أشار تقرير مدير صحّة الديوانيّة «أن معظم الجزّارين وجدتهم يبيعون اللحوم خارج الدكاكين وعلى الحيطان وفي الأسواق مختلطين بالأنواع الأخرى، وحالتهم قذرة جدًّا وإنّ القانون رقم (١١) لسنة ١٩٤١ والذي نصّ على جمع الجزّارين في سوق واحدة لم يُطبّق في الديوانيّة، وعند زيارتي لسوق الجزّارين وجدت أنّه مهمول، وله باب واحدة ومخالف للشروط الصحّيّة، أرجو الإيعاز للبلديّة بالعمل أُسوة ببقيّة المدن، وأن تسهّل لمديريّة الصحّة متابعة المراقبة، وأن يقوم المفتّش الصحّيّ بواجبه، وأين ما وُجد الجزّارين وجد الذباب والروائح الكريهة مما يُثير ازدراء الناس».

٥- **الأسواق**: يشير تقرير مدير صحّة الديوانيّة إلى أنّ الأسواق التي مرّ بها مدير الصحّة في البلدة مملوءه بالأوساخ والنفايات، وأنّ الكنّاسين يقومون بالكنس آخر النهار مع ازدحام السوق بالمارّة مما يثير الغبار عليهم، فاقترح أن يكون الكنس ليلًا وينتهي قبل الساعة الثامنة صباحًا، وأن تُرشّ الشوارع بسيّارة الرشّ مرّتين باليوم[١].

أكّد التفتيش الإداريّ لمركز لواء الديوانيّة بتأريخ ٢٣ آب ١٩٤١ صحّة تقرير مدير الصحّة، إذ أشار مفتّش المنطقة الرابعة في تقريره أنّ نظافة البلدة بصورة

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧، تقرير تجوال مدير صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٣٧٠٠ في ١٦/ ٨/ ١٩٤١ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة و٩، ص١٤.

عامّة غير مرضية، وأنّ أغلب الطرق مملوءه بالأوساخ، ومعظمها غير معبّد ومملوءه بالأتربة والأنقاض واقترح المفتّش الإداريّ:

١- أن تقوم البلديّة بتنظيف الشوارع مرّتين في الأسبوع.
٢- أن تصدر البلديّة أوامرها بصورة شديدة إلى أصحاب الدور بعدم رمي الأقذار في الطريق.
٣- أن توعز البلديّة إلى أصحاب الدور برفع الأنقاض بعد انتهاء عمليّة البناء والترميم.
٤- لاحظ المفتّش وجود مجارٍ مفتوحة من الدور إلى الشارع والطرق العامّة، وهذا يخالف القانون (نظام إزالة المكارة رقم (٤١) لسنة ١٩٣٥) ومن الضروريّ أن تأمر البلديّة أصحاب الدور بسدّ هذه المجاري.
٥- من الضروريّ تعبيد الطرق وخاصّة في صوب الشاميّة.

وأشار المفتّش أنّه عند زيارته الفنادق والمطاعم والمقاهي في قصبة الديوانيّة وجد أنّ أكثرهم بل جلّهم قد خالفوا الأنظمة والتعليمات والإرشادات، وطلبت من المفتّش الصحّيّ اتّخاذ التدابير اللازمة، وإحالة المخالفين للمحكمة، وتعهّد بالمتابعة في الزيارة القادمة عند عدم وجود تحسّن في هذا المجال[١].

أجابت مديريّة بلديّة الديوانيّة بتاريخ ٢٧ آب ١٩٤١، ووصفت أنّ مهاجمة مدير صحّة اللواء هو عداء للمديريّة، وأنّ أغلب الفقرات الواردة لا صحّة

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٨٧٤٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ تقرير التفتيش الصحّيّ لمركز لواء الديوانيّة بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٤١ و١١ ص ١٧.

لوجودها، وأكّدت في تقرير مدير بلديّة اللواء[1] تفصيليًّا الفقرات الآتية[2]:

أ- أنّ المجزرة لها خادم خاصّ قائم بواجب التنظيف على أحسن ما يرام، ومستمرّ على غسل المجزرة بعد انتهاء عملية الذبح، ثمّ يغلقها ولا حاجة لوجود حارس، لعدم توفر أيّ أدوات تستوجب الحراسة.

ب- أمّا المحرقة أشار مدير البلديّة إلى أنّه يمكن أن يكون المختصّ قد أهمل الحرق في هذه المدّة، وقد شدّد عليه حول إجراء المطلوب، أمّا خزّان الدم فيُجرى تنظيفه مرّة بالشهر والرائحة الكريهة أمر طبيعيّ، وكذلك غسل الأحشاء يقوم العامل المختصّ بتنظيفها وعند بقاء الفضلات فذلك من إهمال العامل، أمّا عمليّة غسل المجزرة بمادّة الإسندفنيك فإنّه لا توجد لدى المديريّة الكمّيّة الكافية .

ت- أمّا محلّ بيع الأسماك فالبلديّة لديها خادم مختصّ لتنظيفه يوميًّا، وقد شدّدت المديريّة عليه بذلك.

ث- سوق الجزّارين: يشير مدير البلديّة إلى أنّ هذا السوق أُنشئ قبل سنتين، وشكا الجزّارون من جمعهم في مكان واحد في عرائض عديدة إلى المتصرّفيّة، طلبوا فيها تعيين مكان آخر، ولم يوافق على ذلك، وقدّموا طلبًا إلى صحّة اللواء وقرّرت تعيين أماكن أخرى لهم.

---

(١) مدير بلديّة لواء الديوانيّة ناجي صالح البغداديّ استلم المنصب عام ١٩٣٨ إلى نهاية سنة ١٩٤١، ينظر وداي العطيّة، تاريخ الديوانيّة قديمًا وحديثًا، منشورات المكتبة الحيدريّة، النجف، د.ت، ص١٩١

(٢) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب مديريّة بلديّة الديوانيّة المرقّم ٦٧٤ في ٢٧/ ٨/ ١٩٤١ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة المتضمّن جوابًا على مطالعة رئيس صحّة اللواء و ٦١ ص٢٥.

ج- أمّا عمليّة تنظيف الأسواق والطرقات فتُجرى يوميًّا لأكثر من ثلاث مرّات، أمّا ادّعاء الصحّة وجود أكداس للأوساخ فهذا أمر مبالغ فيه، وأرجو من رئاسة صحّة اللواء إرشاد مديريّة البلديّة إلى تلك المحلّات، وبما أنّ الطرق غير معبّدة فمن الممكن ترسّب الأوساخ في الحفر، وعلى الرغم من هذا شدّدت مديريّة البلديّة على الكنّاسين إجراء عمليّة الكنس المنتظم نهارًا، أمّا عن الكنس ليلًا فلا يمكن القيام به إذ تتكدس الفضلات نهارًا في الطرقات ممّا يستوجب الانتقاد، إضافة إلى أنّ الكنس ليلًا لم يُعمل به حتّى في العاصمة.

ح- أمّا رشّ الطرق فبحسب رأي مدير البلديّة لا يمكن حاليًّا بسبب عدم تعبيد الطرق والخشية من وقوع سيارة الرش في الحفر كما حصل العام الماضي.

ثمّ تحوّل مدير بلديّة الديوانيّة من الدفاع إلى الهجوم مؤكّدًا أنّ تقرير صحّة لواء الديوانيّة «لا يخلو من الفائدة، ولكن من جهة أخرى لماذا يهمل المستشفى الملكيّ عمليّة حرق الأوساخ في المحرقة، وتكلّفت عمّال البلديّة بنقل تلك الأوساخ الضارّة بالصحّة إلى الأصحّاء، يُرجى تنبيههم بذلك»[1]، وأشار إلى أنّه «يخشى من عواقبها، والبلديّة مستعدّة لنقل بقايا الرماد، وسنقدّم تقريرًا إضافيًّا على إهمال مديريّة الصحّة لواجباتها من مراقبة أصحاب الخضروات والألبان المعدّة للبيع في المطاعم والمقاهي، والعرصات الخالية التي اتّخذت

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب مديريّة بلديّة الديوانيّة المرقّم ٦٧٤ في ٢٧/ ٨/ ١٩٤١ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة المتضمّن جوابًا على مطالعة رئيس صحّة اللواء و ٦١ ص ٢٦.

مكانًا للتغوّط، ومخالفة قانون إزالة المكارة رقم ٤ لسنة ١٩٣٥»[١].

إنّ الاطّلاع على مذكرة مدير بلديّة الديوانيّة وتتّبع الفقرات آنفة الذكر يشير إلى عدم الاكتراث بتقرير المختصّ الصادر من مديريّة صحّة لواء الديوانيّة، وأكثر التبريرات تقع دائمًا على العامل الموجود، إذ علّل وجود الأوساخ والإهمال في المجزرة بتقاعس العامل، أمّا محلّات الأسماك ووساخة الطريق فأكّد أنّ هناك عاملًا مختصًّا يقوم بالتنظيف، وسوق الجزّارين وعدم استغلاله هو رفضهم لمكان العمل، وعدم رشّ الطريق كان خوفًا من وقوع سيّارة الرشّ في الحفر لأنّ الطريق غير معبّد. إنّ تتبّع تقرير مدير بلديّة اللواء يشير إلى تقاطع وظيفيّ واضح، ورفض كلّ ما يصدر من صحّة البلدة، وعدّ ذلك محاولة للتقليل من عملهم أو استهداف شخصيّ لهم.

ولتسليط الضوء على التقاطع الوظيفيّ بين رئاسة صحّة الديوانيّة ومديريّة بلديّة الديوانيّة وأثر ذلك على سوء الخدمات سواء البلديّة أو الصحّيّة يستمرّ تتابع التقارير بين الطرفين، ومحاولة إضعاف كلّ طرف للطرف الآخر مع أنّ العمل هو مشترك خدمة للصالح العامّ.

أجاب مدير صحّة لواء الديوانيّة بتاريخ ٣٠ آب ١٩٤١ «إنّ المطّلع على تقرير مدير بلديّة الديوانيّة يتّضح له ضيق صدره من كلّ انتقاد يُوجّه للبلدة وحالتها، وليست هذه المرّة الأولى التي يهاجم رئيس البلديّة رئاسة صحّة اللواء، فقد سبق أن هاجمها بعنف عدّة مرّات كلّما قدّمت تقريرًا يتناول وضع البلدة حتّى أنّني وجدت أنّ متصرّف اللواء وجّهه بإنهاء المجادلات. ترجو صحّة لواء

(١)(د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب مديريّة بلديّة الديوانيّة المرقّم ٦٧٤ في ٢٧/ ٨/ ١٩٤١ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة المتضمّن جوابًا على مطالعة رئيس صحّة اللواء و ٦١ ص٢٧.

الديوانيّة أن تكون رئاسة بلديّة الديوانيّة رحبة الصدر تجاه مقترحاتنا التي لم تتوخَّ غير المصلحة العامّة وخدمة سكّان المدينة، وتكفّ عن مهاجمتنا كلّما قدّمنا تقريرًا يبيّن إهمال البلديّة»[1].

ويمكن توضيح وجهة نظر رئاسة صحّة لواء الديوانيّة على تقرير مدير بلديّة الديوانيّة بالفقرات الآتية:

١- رفض ادّعاء وجود خادم للمجزرة، إذ أشار «لكنّي لم أشاهد أحدًا هناك، كما أنّ الواقع يخالف قول رئاسة البلديّة إنّ المجزرة تُغلق بعد تنظيفها، وجدتها قذرة ومفتوحة إلى الساعة العاشرة والنصف».

٢- أمّا عن ادّعاء مدير البلديّة أنّ عامل المحرقة أهمل عمله أشار مدير الصحّة أنّها «بعيدة عن الواقع، أنّ الاطّلاع على المحرقة يشير إلى عدم عملها نهائيًّا منذ إنشائها».

٣- وعن خزّان الدم في المجزرة، أشار مدير صحّة الديوانيّة «لا وجود لخزّان للدم كما يدّعي مدير البلديّة بل ينساب على الأرض والحقول المجاورة مكونًا بقعًا وتجمّعًا للأوساخ».

٤- أكّد مدير صحّة اللواء «انّ واجب البلديّة توفير مادّة الإسيدفنيك، وأنّ نفادها كما أشار تقرير مدير البلديّة لا يُبرّر، يجب أن تبتاع البلديّة هذه المادّة من المذاخر الطبّيّة في العاصمة، كما ظهر لي أنّ رئيس البلديّة يجهل عمليّة الكنس في العاصمة، فأرجو أنّ يكلّف نفسه بسؤال أمانة العاصمة،

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب مديريّة صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٣٩١٠ في ٣٠/ ٨/ ١٩٤١ المتضمّن تقرير جواب حول مذكّرة رئيس بلديّة الديوانيّة في كتابه المرقّم ٦٧٤ في ٢٧/ ٨/ ١٩٤١ و١٧ ص٢٨.

التي تؤكّد له أنّ الكنس قبل شروق الشمس».

٥- أمّا عن الاعتذار لرش الطرق لوجود الحفر، أشار مدير صحّة اللواء «أنّه كان الأجدر بالبلديّة الطلب إلى أصحاب الحفر بتغطيتها، وشوارع هذه المناطق عريضة، ونشاهد مرور السيّارات، ولم نسمع عن وقوعها في الحفر».

٦- وأشار مدير صحّة لواء الديوانيّة عن انتقاد مدير البلديّة «أنّه يقدّم الشكر للإرشاد، لكنّ نظرة واحدة إلى محرقة المستشفى تبين لكم مدى الأوهام التي لدى مدير بلديّة الديوانيّة، وكان الأجدر به متابعة حالة البلدة المزري».

٧- أمّا متابعة الأسواق وبيع الخضروات والألبان، أشار مدير صحّة اللواء «قمت بمراقبتها شخصيًّا وأصدرنا العديد من الغرامات، ولو أنّ البلديّة قامت بواجباتها من تنظيف البلدة وتجميلها لما كانت عليه الحالة كما شاهدناها ويشاهدها من يزور البلدة، فيوجّه الانتقادات اللاذعة عن حالة بلدة الديوانيّة»[١].

أصدرت بلديّة الديوانيّة بالتاريخ نفسه ٣٠ آب ١٩٤١ كتابًا إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة، يتضمّن الفقرات الآتية[٢]:

١- «طالبنا سابقًا من مديريّة صحّة لواء الديوانيّة أن ترشدنا إلى مكان الأوساخ

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب مديريّة صحّة لواء الديوانيّة المرقّم ٣٩١٠ في ٣٠/ ٨/ ١٩٤١ المتضمّن تقرير جواب حول مذكّرة رئيس بلديّة الديوانيّة في كتابه المرقّم ٦٧٤ في ٢٧/ ٨/ ١٩٤١ و١٧ ص٢٩.

(٢) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب مديريّة بلديّة لواء الديوانيّة المرقّم ٦٨١ في ٣٠/ ٨/ ١٩٤١ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة بعنوان التفتيش الصحّيّ و١٨ ص٣٠

لكن لم نتلقَّ أيّ إشارة بذلك».

٢- «إنّ تنظيف الطرق مرّتان باليوم أمر غير معقول، ويكفي مرّتان بالأسبوع».

٣- «أصدرت البلديّة توجيهًا إلى الدور والمحلّات بعدم رمي الأوساخ، وجمعها في صفائح لحين مرور الزبّالين لأخذها، وهدّدت بسوق المخالفين للمحكمة، وقد سيق العديد منهم».

٤- «إنّ الأتربة من أعمال البناء لم تنتهِ، وهي قيد الإنشاء».

٥- «إنّ سدّ مجاري الدور كما قرّر المجلس البلدي سببه أنّ أصحاب الدور تعمّدوا المخالفة، وهي واجبات رئاسة الصحّة بتطبيق القانون».

٦- «ليس في وسع البلديّة تعبيد الطرق إذ إنّ ماليّتها غير مساعدة».

٧- «لم ترَ البلديّة محلًّا غير لائق في الصوب الصغير غير الحالي، فعلى مديريّة الصحّة أن تدلّنا على مكان آخر، ويختم مدير البلديّة أرجو أن تلفتوا نظر رئاسة صحّة الديوانيّة إلى وجوب منع الحيوانات من دخول النهر لغسلها لأنّ جريانه ضعيف، وذلك للمحافظة على الصحّة العامّة»[1].

إنّ الاطّلاع على التقارير والمذكرات المتبادلة غير المباشرة بين مدير صحّة لواء الديوانيّة ومدير بلديّة لواء الديوانيّة تظهر مدى الإهمال الذي وصلت إليه بلدة الديوانيّة، وتردّي الحالة الصحّيّة والنظافة العامّة، وعدم وجود رؤيا حقيقيّة للعمل الوظيفيّ المشترك، للارتقاء بنظافة البلدة، بل عُدّت تلك الانتقادات شخصيّة ضدّ البلديّة حتّى وصل الأمر إلى مبرّرات واهية من البلديّة، منها إخبارهم عن أماكن الأوساخ؛ لأنّهم يجهلون وجودها، وبعد متابعة من

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب مديريّة بلديّة لواء الديوانيّة المرقّم ٦٨١ في ٣٠/ ٨/ ١٩٤١ إلى متصرّفيّة لواء الديوانيّة بعنوان التفتيش الصحّيّ و١٨ ص٣١.

متصرّف لواء الديوانيّة ومتابعة شخصيّة للوقوف على حالة البلدة تبيّن أنّ أكثر انتقادات مديريّة الصحّة وتوجيهاتها كانت صحيحة؛ لذا أصدر توجيهات مهمّة بناءً على جولته في البلدة في ٣٠ أيلول ١٩٤١، وهي:

١- تزويد المتصرّفيّة بقائمة بأسماء المراقبين من البلديّة ومنطقة كلّ واحد منهم.

٢- تقسيم الكنّاسين على البلدة.

٣- ترويدها باسم مراقب المجزرة ومحلّ بيع الأسماك.

٤- التوجيه بتبليغهم أنّ متصرّف لواء الديوانيّة سوف يقوم بالعقاب الشديد من دون سؤال أحد منهم، عندما يجد قلّة النظافة ووجود الأوساخ في البلدة[١].

ممّا تقدّم يتّضح الدور الرقابي والحرص الشديد من مديريّة صحّة لواء الديوانيّة على نظافة البلدة، وتدخّل متصرّف لواء الديوانيّة شخصيًّا وطلبه أسماء المراقبين على النظافة في البلدة أو محلّ الأسماك والمجزرة، ممّا يؤشّر إلى تقصير واضح من مديريّة بلديّة الديوانيّة في أداء واجباتها. إنّ التكامل الوظيفيّ بين البلديّة والصحّة هو ضرورة لتقديم الخدمات البلديّة وتشخيص حالات التقصير والوصول إلى الخدمة المطلوبة، وممّا تقدّم يبدو جليًّا التقاطع الوظيفيّ والانتقاد المتبادل بين بلديّة اللواء ودائرة الصحّة، ممّا أثّر سلبًا على الخدمات المقدّمة للمواطن في مدينة الديوانيّة، إنّ تتبّع التقارير والوثائق يشير بصورة واضحة إلى تقصير وظيفيّ لبلديّة الديوانيّة في تنظيف البلدة ومراقبة الأسواق، ومتابعة أعمال البلديّة، ممّا كان له الأثر الواضح على الخدمات،

---

(١) (د.ك.و) ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ كتاب متصرّفيّة لواء الديوانيّة ١٣٣ في ٣٠/ ٩/ ١٩٤١ إلى بلديّة الديوانيّة المتضمّن نظافة البلدة، و١٩ ص٣٠.

وأسهم بشكل أو بآخر في انتشار الأمراض، ومن جهة أخرى تشير إلى متابعة حثيثة من مديريّة صحّة لواء الديوانيّة بمتابعة الأسواق ومحلّات بيع الأسماك واللحوم والمجزرة ومتابعة نظافة البلدة بصورة دوريّة ومستمرّة ورفع تقارير مفصّلة كانت غايتها الأساسيّة هي الوصول إلى النظافة العامّة للمدينة ومنع وقوع الأمراض وانتشارها.

الخاتمة

توصّلنا في هذا البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- إنّ بلديّة الديوانيّة من المؤسّسات التي أُسّست بصورة مبكّرة في العهد العثمانيّ المتأخّر، إضافة إلى إعادة تشكيلها في مدّة الإدارة البريطانيّة.

٢- تطوّرت الإدارة البلديّة وخدماتها أثناء الحكم الوطنيّ من خلال رفدها بالموارد الخاصّة بها من ضرائب وغيرها.

٣- حاولت مديريّة بلديّة الديوانيّة توسيع الخدمات الصحّيّة عن طريق ردم المستنقعات ودعم تعليم الكبار، ومتابعة نظافة البلدة.

٤- كان لمديريّة صحّة لواء الديوانيّة نشاطات ومتابعات، لمنع انتشار الأمراض بوساطة الكشف المبكّر ومتابعة الأسواق والمقاهي والمطاعم.

٥- نشاطات مديريّة صحّة لواء الديوانيّة هي ضمن التكامل الوظيفيّ مع البلديّة لإظهار نظافة البلدة، ومتابعة المحلّات العامّة من المقاهي والمطاعم والباعة المتجوّلين، ومتابعة الحالة الصحّيّة لمنتسبيها.

٦- أثمر التكامل الوظيفيّ بين مديريّة صحّة لواء الديوانيّة ومديريّة بلديّة اللواء عن الكثير من المتابعات الخاصّة بنظافة البلدة، ومتابعة انتشار الأمراض وتلافي انتشارها.

٧- أدّى التقاطع الوظيفيّ بين صحّة اللواء ومديريّة البلديّة في مواضيع مختلفة أهمّها صحّة البلدة ونظافتها إلى تقاطع سلبيّ، كانت نتائجه سوء الخدمات المقدّمة للمواطن، وقلّة المتابعة من البلديّة للأسواق والمحلّات العامّة،

ورفضها أيّ تقرير انتقاد أو متابعة من مديريّة الصحّة، ممّا ولّد حالة من التقاطع الوظيفيّ وتبادل التهم والمذكّرات، ممّا أخّر معالجة الموقف واتّخاذ التدابير الوقائيّة والعمليّة لتلافي هذا الخلل.

٨- لا يوجد تناقض بين الفقرتين (٥) و (٦)، إذ إنّ للتكامل الوظيفيّ بين الصحّة والبلديّة إيجابيّات مفيدة ومثمرة، وللتقاطع الوظيفيّ نتائج سلبيّة .

المصادر

أوّلًا: الوثائق غير المنشورة ملفّات وزارة الداخليّة:

١- ملفّة رقم ٦٤٣٤/ ٣٢٠٥٩٠٧ تقارير صحّة ١٩٤٣ - ١٩٤٥.

٢- ملفّة رقم ٨٧٤٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ تقرير التفتيش الصحّيّ لمركز لواء الديوانيّة ١٩٤١.

٣- ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ متصرّفيّة لواء الديوانيّة الصحّة والوقاية والتنظيفات ١٩٣٢ - ١٩٤٠.

٤- ملفّة رقم ٦٣١٣/ ٣٢٠٥٩٠٧ لواء الديوانيّة الصحّة.

٥- ملفّة رقم ٦٤٣٤/ ٣٢٠٥٩٠٧ الديوانيّة لواء متفرّقة مستنقعات.

٦- ملفّة رقم ٦٩٣١/ ٣٢٠٥٩٠٧ لواء الديوانيّة الصحّة ١٩٣٦.

٧- ملفّة رقم ٥٩٧٥/ ٣٢٠٥٩٠٧ الديوانيّة، تبرّعات البلديّة للمدارس ١٩٣٥- ١٩٣٧.

٨- ملفّة رقم ٧٥٣٠/ ٣٢٠٥٠ تقارير تفتيش الديوانيّة ١٩٣٦.

٩- وملفّة رقم ٢١٣٦/ ٣٢٠٥٩٠٧ مراسلات لواء الديوانيّة ١٩٣٦.

١٠- ملفّة رقم ٦٣١٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ الصحّة لواء الديوانيّة ١٩٣٣ - ١٩٣٤.

١١- ملفّة رقم ٨٧٤٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ تفتيش قضاء عفك ١٩٣٣.

١٢- ملفّة رقم ٦٣١١/ ٣٢٠٥٩٠٣ الديوانيّة لواء متفرّقة ١٩٣٣ - ١٩٣٤.

١٣- ملفّة رقم ٦٠٧٢/ ٣٢٠٥٩٠٧ تفتيش مركز الديوانيّة ١٩٤١.

ثانيا : الوثائق المنشورة:

- سالنامات عثمانيّة، سالنامات لواء الحلّة ١٣١٠هـ

ثالثا : المطبوعات الحكوميّة :

١- يعقوب الخوريّ، بإجازة من وزارة الداخليّة العراقيّة، دليل المملكة العراقيّة لسنة ١٩٣ - ١٩٣٦، بغداد، ١٩٣٥.

٢- الحكومة العراقيّة، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، قانون إدارة البلديّات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، بغداد، ١٩٣١.

رابعا : الكتب العربيّة :

١- أحمد خليف العفيف، التطوّر الإداريّ للدولة العراقيّة في عهد الانتداب البريطانيّ ١٩٢٢- ١٩٣٢، عمّان ٢٠٠٨.

٢- أسامة عبد الرحمن الدوري، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطانيّ ١٩١٧-١٩٢٠، بغداد، ٢٠٠٩.

٣- انس عبد اللطيف، وظيفة التفتيش الإداريّ في العراق ١٩٣٢ - ١٩٥٨، بغداد، ٢٠١٨.

٤- جميل موسى النجّار، الإدارة العثمانيّة في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ٢٠٠١.

٥- عبد الرزّاق الحسنيّ، العراق قديمًا وحديثًا، دار اليقظة، بغداد، ١٩٨٢.

٦- عبد العظيم عبّاس نصّار، بلديّات العراق في العهد العثمانيّ ١٥٣٤ - ١٩١٨، النجف، ٢٠٠٥.

٧- عليّ ناصر حسين، الإدارة البريطانيّة في العراق ١٩١٤ - ١٩٢١، بغداد، ٢٠١٧.

٨- موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحّيّة في نصف قرن، بغداد، ١٩٨١.

٩- وداي العطيّة، تاريخ الديوانيّة قديما وحديثا، منشورات المكتبة الحيدريّة، النجف، د.ت.

١٠-مس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخيّاط، لبنان، ٢٠٠١.

خامسا : الرسائل الجامعيّة

١- آمنة سعدون، متصرّفيّة الديوانيّة في عهد الانتداب البريطانيّ ١٩٢٠ - ١٩٣٠ دراسة تاريخيّة، رسالة ماجستير غير منشورة كلّيّة التربية، جامعة القادسيّة، ٢٠١٢.

٢- نعيم عبد جودة حبيب، الديوانيّة في ظلّ الاحتلال البريطانيّ دراسة سياسيّة اقتصاديّة اجتماعيّة ١٩١٧ - ١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد، ٢٠٠١.